

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

حجز الدراجات النارية الصغيرة و الكهربائية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يعرف السوق الوطني انتشاراً واسعاً للدراجات النارية الصغيرة والكهربائية، التي تم استيرادها بطرق قانونية بعد أداء الرسوم الجمركية والضريبة، وتم بيعها في محلات مرخصة، مما شجع آلاف المواطنين على اقتنائها باعتبارها وسيلة نقل اقتصادية.

غير أن عدداً من المواطنين تفاجؤوا بتدخل المصالح الأمنية لحجز هذه الدراجات بدعوى أنها غير متوفرة على البطاقة الرمادية أو أنها تفوق السرعة المحددة قانونياً، مما يضع المواطن في وضعية ضحية بين منتج مسموح به في السوق من جهة، ومخالف للقانون من جهة أخرى

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي التدابير التي ستتخذونها لوقف هذا التضارب بين السماح بدخول هذه الدراجات وحجزها من طرف المصالح الأمنية؟

- وهل تعترم وزاركم التنسيق مع باقي القطاعات المعنية من أجل إصدار توجيهات أو نصوص تنظيمية واضحة تحمي المواطن وتضمن احترام القانون؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي